CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WGRI/5/9
30 April 2014

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني
باستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الخامس
مونتريال، 16-20 يونيو/حزيران 2014
البند 11 من جدول الأعمال المؤقت*

الانخراط مع الحكومات دون الوطنية والمحلية

*مذكرة من الأمين التنفيذي***

أولا- مقدمة

1- تهدف هذه الوثيقة إلى تزويد الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، في اجتماعه الخامس، بآخر المعلومات عن الانخراط مع الحكومات دون الوطنية، بما في ذلك المدن والحكومات المحلية الأخرى، وعن تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي على المستوى دون الوطني. وتتضمن معلومات بشأن أهمية مساهمة الحكومات دون الوطنية في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، وتلّخص التقدم الذي أحرزته الأطراف وأمانة الاتفاقية نحو تنفيذ المقررات السابقة الصادرة عن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية والمتعلقة بتنفيذها على المستوى دون الوطني. كما تحدّد التحديات المتبقية التي سيتعين مواجهتها، وتقترح توصيات لعرضها على الفريق العامل من أجل النظر فيها.

2- وتتمتع الحكومات المحلية[1] بطاقات هائلة للمساهمة في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. وثمة عدد متنام من أمثلة التنفيذ على المستوى دون الوطني تبرز هذه الطاقات الكامنة. إذ يمكن تسريع وتيرة التقدم الذي تحرزه الأطراف في سبيل تحقيق غايات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهدافها إذا أمكن مضاعفة خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية التي تقدمها الحكومات دون الوطنية الرائدة بإضافة عدد أكبر من الحكومات دون

* UNEP/CBD/WGRI/5/1.

** *نسخة محدثة من الوثيقة* UNEP/CBD/COP/11/13.

[1] يشير مصطلح "الحكومات دون الوطنية"، في هذا السياق، إلى جميع مستويات الحكم التي تندرج تحت الحكومة الوطنية.

/...

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

الوطنية. ويمكن تعزيز التقدم العام المحرز في سبيل تحقيق الغايات والأهداف الوطنية بصورة كبيرة في أغلب الأحيان عن طريق مواءمة الاستراتيجيات في مختلف مستويات الحكومة.

3- وتضطلع المدن وأقاليم المدن بدور بالغ الأهمية في تنفيذ الاتفاقية على المستوى دون الوطني. فمنذ عام 2007، يعيش أكثر من 50% من سكان العالم في المدن، وهذه الأغلبية الضئيلة مسؤولة عن نحو ثلاثة أرباع استهلاك العالم من الموارد. فضلا على أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان الحضر بين عامي 2000 و2030 إلى ضعف العدد الحالي تقريبا ليبلغ 4,9 مليار نسمة، في حين يُتوقع أن تزداد مساحة الحضر الإجمالية ثلاث مرات في نفس الفترة الزمنية، علماً بأن أغلبية المساحة العالمية المتوقع أن تصبح حضرية في عام 2030[2] لم تشيد بعد.

4- ومن شأن طريقة واتجاه التنمية الحضرية العالمية أن يؤثرا على التنوع البيولوجي تأثيرا عميقا – ليس فقط في الأماكن التي تشهد عمليات التوسع الحضري، بل وفي كل أنحاء العالم. وتنجم هذه الآثار سواء عن كميات السلع والخدمات الطبيعية المستغلّة أو أساليب استغلالها، إضافة إلى آثار التغير العالمي، بما في ذلك تغير المناخ. وينبغي أن تتخذ التنمية في المستقبل مسارا أكثر استراتيجية يراعي اعتمادنا على النظم الإيكولوجية وخدماتها، حتى يتمكن المجتمع من البقاء والازدهار.

5- وفي مواجهة هذه التحديات الهائلة أمام الاستدامة العالمية، يمكن لأطراف الاتفاقية الاستفادة من العمل مع المدن والحكومات دون الوطنية من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتحقيق أهداف أيشي. فتسهم الحكومات دون الوطنية إسهاما مباشرا وكبيرا في الخطة الاستراتيجية عبر مجموعة متنوعة من الأنشطة تتراوح بين إذكاء الوعي وإدارة المناطق المحمية. ومن المرجّح أن تتعزز مساهماتها من خلال زيادة التنسيق مع الحكومات المحلية، والاسترشاد بتوجيهاتها، وقد أثبت العديد منها بالفعل مدى فائدة علاقات العمل هذه. ففي حين تُنشئ الاتفاقية التزامات على المستوى الوطني لأطرافها البالغ عددها 194 طرفا، فإن الحكومات الوطنية بدورها تمتلك القدرة الجماعية على حشد آلاف الحكومات دون الوطنية ومئات الآلاف من المدن حول قضية مشتركة.

6- وقد تمخضت الاجتماعات الثلاثة الأخيرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية عن مقررات بشأن تنفيذ الاتفاقية على المستوى دون الوطني. واعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع المقرر 9/28 ، وهو أول مقرر في إطار الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف للأمم المتحدة يقر بأهمية دور المدن وسائر الحكومات دون الوطنية في تنفيذه.

7- وعُزز المقرر 9/28 بالمقرر 10/22، الذي اعتمدت فيه الأطراف خطة عمل بشأن العمل المحلي ودون الوطني من أجل التنوع البيولوجي (2011-2020)، تحدد الطرق التي يمكن من خلالها أن يسهم التنفيذ على المستوى دون الوطني في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وفقا لقائمة أنشطة إرشادية. ويشجع مؤتمر الأطراف، في الفقرة 1 من المقرر 10/22، الأطراف والحكومات الأخرى على تنفيذ (خطة العمل)،

[2] الدراسة الاستشرافية للمدن والتنوع البيولوجي: الإجراءات والسياسات: http://www.cbd.int/en/subnational/partners-and-initiatives/cbo/cbo-action-and-policy-executive-summary.

حسب الاقتضاء، في سياق الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، والإبلاغ عن أنشطتها في التقرير الوطني الخامس لأطراف الاتفاقية.

8- وفي الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، تناول المقرر 11/8 ألف بشأن انخراط أصحاب المصلحة الآخرين والمجموعات الرئيسية والسلطات دون الوطنية في قضايا إضافية تتعلق بالحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى المعنية بالتنوع البيولوجي. ودعت الفقرة 4 من المقرر 11/8 ألف الأطراف والحكومات الأخرى إلى إعداد مبادئ توجيهية ومبادرات لبناء القدرات، بالتعاون مع حكوماتها المحلية ودون الوطنية، من أجل وضع أو تحسين أو مواءمة استراتيجيات وخطط عمل محلية ودون وطنية للتنوع البيولوجي، أو من أجل تعميم التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة، تمشيا مع استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، لضمان التنفيذ المتناغم والمتسق للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي على جميع مستويات الحكم.

9- وتدعو الفقرة 5 من المقرر 11/8 ألف الأطراف والمنظمات الإنمائية وسائر المانحين إلى دعم مبادرات شبكات الحكومات المحلية ودون الوطنية التي تكمّل خطة العمل وتسهم إسهاما مباشرا في تحقيق الأطراف لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

10- *وتشجع* الفقرة 6 من المقرر 11/8 ألف شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي على إعداد مؤشرات لتتبع التقدم الذي تحرزه المستوطنات الحضرية نحو بلوغ أهذاف أيشي للتنوع البيولوجي استنادا، على سبيل المثال، إلى مؤشر التنوع البيولوجي للمدن، وتشجع الأطراف على رصد إسهامات مدنها في بلوغ الأهداف والإبلاغ عنها في التقرير الوطني الخامس لكل منها تحديدا.

11- وتطلب الفقرة 7 من المقرر 11/8 ألف إلى الأمين التنفيذي، رهناً بتوفر الموارد، دعم الشراكة العالمية بشأن العمل المحلي ودون الوطني من أجل التنوع البيولوجي[3] وأنشطتها باعتبارها منبرا فعالا للتعاون العلمي والتقني، وتنمية القدرات، ونشر أفضل الممارسات لتنفيذ الاتفاقية على المستويين المحلي ودون الوطني، ومواصلة إشراك السلطات المحلية ودون الوطنية في سلسلة حلقات العمل من أجل استعراض وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الأنشطة الإقليمية.

[3] تمثل الشراكة العالمية بشأن العمل المحلي ودون الوطني من أجل التنوع البيولوجي فرعا للحكومات دون الوطنية، والشركاء الداعمين لها، بما في ذلك الحكومات الوطنية، التي التزمت بتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. وتضم الشراكة لجنة توجيهية للحكومات دون الوطنية ولجنة توجيهية للمدن، يتألف كلا منها جزئيا من الجهات المستضيفة لمؤتمر الأطراف، ويعبران عن صوت الحكومات دون الوطنية أمام الأطراف في الاتفاقية.

ألف- الأنشطة التي يجريها الأطراف دعما للتنفيذ على المستوى دون الوطني

12- يتضمن أغلب التقارير الوطنية الخامسة المقدّمة حتى 24 أبريل/نيسان 2014، والبالغ عددها 43 تقريرا، إشارة صريحة إلى التنفيذ على المستوى دون الوطني. ومن المأمول أن ينعكس هذا الاتجاه الإيجابي في التقارير الوطنية الخامسة التي لم تُقدّم بعد. وتُستقى أمثلة التنفيذ على المستوى دون الوطني التالية من التقارير الوطنية الخامسة المقدّمة حتى الآن، وتوفر دليلا على العمل المنسّق نحو تحقيق غايات وأهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. وتغطي موضوعات مثل دعم الحكومات دون الوطنية وتوجيهها؛ والمبادرات التي توضح التعاون في التنفيذ؛ والتدخلات على مستوى السياسات؛ والاستراتيجيات وخطط العمل على المستوى دون الوطني؛ وتقييم وتقدير التنوع البيولوجي؛ وتلبية الحاجة إلى تعزيز التنفيذ من خلال التواصل مع الحكومات المحلية.

13- فيتضمن التقرير الوطني الخامس لبلجيكا أقساما عن تنفيذ الاتفاقية في مستويات الحكومة دون الوطنية الثلاثة التي تتكون منها الدولة، إلى جانب الخطوات المهمة التي اتخذتها الحكومة الوطنية للتنفيذ على المستوى دون الوطني. فعلى سبيل المثال، أُدخلت إضافة جديدة على الأهداف الاستراتيجية، في آخر تحديث للاستراتيجية الوطنية لبلجيكا لعام 2020، تتمثل في "تشجيع التزام المدن والأقاليم وسائر السلطات المحلية في إطار تنفيذ استراتيجية التنوع البيولوجي لعام 2020". وتم اتخاذ مزيد من المقررات المحددة على المستويين الفيدرالي ودون الوطني تنص على أن "تتولى الجهات القائمة على إدارة المجالات العامة في بلدياتها إدارة مجالاتها دون استخدام منتجات حماية النباتات، بحلول عام 2019". وأفادت بلجيكا في تقريرها كذلك بأن مؤشر التنوع البيولوجي للمدن – الذي يشار إليه أيضا باسم مؤشر سنغافورة – تمت تجربته في منطقة العاصمة بروكسل.

14- وفي جمهورية الصين الشعبية، ووفقا للإرشادات التوجيهية التي أصدرتها وزارة المالية، قامت 30 مقاطعة حتى الآن (مناطق متمتعة بالحكم الذاتي وبلديات على مستوى المقاطعات) بإنشاء صناديق للإصلاح الإيكولوجي والبيئي في مناطق التعدين، تحصل من خلالها على أموال من عمليات التعدين. وأنشأ عدد من المقاطعات أيضا صناديق متخصصة للمناطق المحمية. وبدأت الحكومات دون الوطنية في الصين في إعداد استراتيجيات وخطط عمل للتنوع البيولوجي، استرشادا بتوجيهات الحكومة الوطنية، أُطلقت في سبع مقاطعات حتى الآن. وأصدرت وزارة الأراضي والموارد الطبيعية قواعد بشأن إعداد خطط شاملة لاستغلال الأراضي على المستويين البلدي والقُطري وعلى مستوى البلدات. وتقتضي القواعد أن تراقب الحكومات المحلية استخدام الأراضي لأغراض التنمية الحضرية والريفية وتحديد المناطق المحمية الرئيسية في المحميات الطبيعية ومتنزهات الغابات والمتنزهات الجيولوجية والموائل الطبيعية للحيوانات والنباتات البرية، إلى جانب المناطق المحمية الرئيسية للموارد المائية. وخلال الفترة 2009-2013، أجرت الصين الإحصاء الثامن لموارد الغابات على مستوى المقاطعات. وتمثّل نتائج هذا الإحصاء والإحصاءات السابقة أحدث وأوثق البيانات المرجعية التي تعكس حالة موارد الغابات على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات.

15- وبدأت جمهورية الكونغو في تطبيق مادة تنص على إشراك الحكومات المحلية في إدارة المياه واستغلال الغابات.

16- وبدأت وزارة البيئة والحكم المحلي في الدانمرك في تحديث سجل للموائل الطبيعية المهمة في جميع بلديات الدانمرك، بما يبلغ مجموعه 310,000 محلية تقريبا. وأفادت الدانمرك أيضا أن الممرات الإيكولوجية بين المناطق الطبيعية سيجري توسيعها وإضافتها في مبادرات التخطيط على مستوى البلديات، حيث يجري تشجيع السلطات المحلية على وضع أهداف جودة لممراتها الإيكولوجية. وتعمل وزارة البيئة حاليا على تعزيز التنوع البيولوجي في البلدات والمدن، ونتيجة لذلك، أُبلغ أن ثمة عددا من السلطات المحلية بدأ في إيلاء مزيد من التركيز لضمان وجود مساحات خضراء متعددة الوظائف في المناطق الحضرية. وتشمل الأهداف التي وضعتها الدولة لحفظ الطبيعة بحلول عام 2020 ضمان ألا تؤثر خطط البلديات سلبا على مناطق حفظ الطبيعة ذات الصبغة الدولية.

17- وفي جمهورية ألمانيا الفيدرالية، دعا البرنامج الفيدرالي لإعادة التشبيك التابع للحكومة والمتعلق بإنشاء ممرات للموائل إلى توثيق التعاون بين السلطات الفيدرالية والإقليمية والمحلية وروابط حفظ الطبيعة والمستعملين. وفضلا على ذلك، يوفر المستوى الفيدرالي المساعدة في إطار "مشروع المنارات" للمشروعات النموذجية التي تهدف إلى تنفيذ تدابير لإعادة التشبيك مثل مشروع المحاولة والتطوير المسمى "ممرات موائل هولشتاين". ووقعت نحو 220 مدينة وبلدية على إعلان "التنوع البيولوجي في البلديات"، أعلن الكثير منها عن استعداده لإيلاء اهتمام أكبر في المستقبل لحفظ التنوع البيولوجي كأساس للتنمية الحضرية والمحلية المستدامة، واتخاذ خطوات ملموسة لحفظ التنوع البيولوجي وتعزيزه على المستوى المحلي. ويتضمن الإعلان إعلان الموقعين عن نيتهم مضافرة الجهود في إطار تحالف للتنوع البيولوجي. وبدأت وزارة البيئة الفيدرالية والوكالة الفيدرالية لحفظ الطبيعة في توفير الدعم التقني والمالي لمرحلة إطلاق التحالف.

18- وبادرت الحكومة اليابانية إلى مواءمة مؤشر التنوع البيولوجي للمدن مع السياق الياباني. وتقوم الحكومة بتوفير الدعم للحكومات المحلية لإنشاء حدائق حضرية وشراء أراضي من أجل إنشاء مناطق خضراء خاصة لحفظ الطبيعة؛ إضافة إلى صوغ خطط لتنفيذ مشروعات إصلاح الطبيعة استنادا إلى قانون تشجيع إصلاح الطبيعة، إضافة إلى تشجيع المشروعات لدى الحكومات المحلية. وتم تقديم الدعم لما مجموعه 27 بلدية من أجل صوغ استراتيجيات التنوع البيولوجي المحلية تشمل 23 مقاطعة و32 بلدية. وبدأت الحكومة اليابانية أيضا في صوغ المبادئ التوجيهية لاستراتيجيات التنوع البيولوجي المحلية بهدف تشجيع وضع الاستراتيجيات الإقليمية. وعمدت إحدى المقاطعات اليابانية، وهي مقاطعة أيشي، إلى تنقيح استراتيجيتها الإقليمية للتنوع البيولوجي لتضمين أهداف أيشي للتنوع البيولوجي. وأنشأت الحكومة اليابانية شبكة للتعاون بين الحكومات المحلية بشأن التنوع البيولوجي في أكتوبر/تشرين الأول 2011، سُجل في إطارها تطور التعاون بين الحكومات المحلية.

19- وتعاونت وزارة البيئة والتنمية الخضراء والجامعة الوطنية في منغوليا مع مدينة أولانباتار من أجل إعادة حيوان السمّور الأوراسي إلى حوض نهر تووِل.

20- وأفادت جمهورية اتحاد ميانمار أن إدارة المصايد السمكية وجمعية حفظ الحياة البرية تقومان بإجراء الرصد والمراقبة في منطقة دلفين إراوادي المحمية بالتعاون مع السلطات المحلية.

21- ومن بين السياسات والاستراتيجيات الرئيسية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، استحدثت نيبال إطارا للإدارة المحلية المراعية للبيئة في عام 2013. كما بدأت في إدراج عملية إعداد وتنفيذ برامج إدارة التنوع البيولوجي التي تضطلع بها الحكومات المحلية ضمن الأهداف المحددة في استراتيجيتها وخطة عملها الوطنيتين.

22- وفي عام 2012، بدأت الحكومة الهولندية في إعداد استراتيجية لرصد التنوع البيولوجي لجزر الكاريبي الهولندية، بعدما أصبحت جزر آروبا وكوراكاو وسانت مارتن الثلاثة "بلديات هولندية خاصة" في عام 2010. ومن المقرر أن يُستكمل وضع الاستراتيجية في عام 2014، وستشكل الإطار الاستراتيجي لرصد التنوع البيولوجي في عموم منطقة جزر الكاريبي الهولندية، والربط مع بقية المنطقة. ونشرت الحكومة الهولندية كذلك دراسات عديدة بشأن تقييم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في إطار مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وتشير إحدى هذه الدراسات، وهي دراسة "Groen Loont met TEEB Stad" إلى أن دمج التطورات الخضراء-الزرقاء ضمن الخطط المكانية يحقق عوائد اجتماعية صافية ضخمة، مثل تحقيق وفورات في تكاليف الرعاية الصحية، وزيادة قيمة العقارات، وتحقيق وفورات في تكاليف الطاقة، وتكاليف التخلص من مياه الأمطار وتنقيتها. وتزداد المنافع على تكاليف الاستثمار والصيانة بحوالي مرة ونصف إلى مرتين.

23- وكان من بين من صاغ التقرير الوطني الخامس لنيوزيلندا خبراء متخصصون من الحكومة المحلية. ويوضح التقرير أن بيان السياسة الساحلية لنيوزيلندا، في صيغته المحدثة لعام 2010، يتضمن توجيهات للسلطات المحلية بشأن كيفية تناول بعض القضايا ذات الصلة بإدارة السواحل في إطار وثائق التخطيط الخاصة بقانون إدارة الموارد، بما يدعم تحقيق نتائج بيئية أفضل باستخدام سياسة محدثة وأكثر تحديدا بشأن قضايا رئيسية مثل الحفاظ على الصبغة الطبيعية، وحماية المناظر والسمات الطبيعية القائمة، وحماية التنوع الطبيعي الأصلي والموائل الأصلية، ومراقبة الرواسب والمواد المتسربة الأخرى، وتحسين جودة المياه، واعتماد نهج احترازي، حسب الاقتضاء، والرصد. وفضلا على ذلك، صاغت نيوزيلندا بيانا عن السياسة الوطنية في إطار قانون إدارة الموارد المتعلق بالتنوع البيولوجي المحلي ينص على أن تقوم السلطات المحلية بإدارة الآثار المترتبة على الأنشطة من خلال خطط للمناطق والأقاليم، وضمان عدم حدوث أي خسارة صافية للتنوع البيولوجي الأصلي المهم.

24- ولدى إعداد الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية الأخيرة للتنوع البيولوجي لجمهورية بالاو، جرى التشاور مع حكومات الولايات والحكومات المحلية ضمن عملية التشاور مع أصحاب المصلحة.

25- وفي جمهورية رواندا، أفادت التقارير عن نجاح حملات التوعية التي استهدفت السلطات والمجتمعات المحلية المحيطة بالمناطق المحمية.

26- ويتمثل أحد الأهداف الواردة في استراتيجية التنوع البيولوجي لجزر سليمان في إعداد مجلس مدينة هونيارا استراتيجية للأنواع الدخيلة التوسعية واعتمادها والبدء في تنفيذها بحلول عام 2017.

27- وعمدت إدارة الشؤون البيئية في جمهورية جنوب أفريقيا إلى إعداد استراتيجية لدعم الحكومات المحلية، بالتشاور مع أصحاب المصلحة، وحددت 108 بلدية (من أصل 234 بلدية) تستلزم التدخل العاجل. وفي سياق استراتيجية الدعم هذه، أعد المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا (SANBI) برنامجا لإجراء أنشطة موجهة لبناء قدرات البلديات من أجل دمج أولويات التنوع البيولوجي المكاني في خططها وعمليات صنع القرار فيها. وتحديدا، أُجري عدد من التفاعلات مع مديري البلديات في المناطق وسائر منابر صنع القرار لتحفيز استيعاب اعتبارات التنوع البيولوجي وإدراجها في عمليات التخطيط وصنع القرار على مستوى البلديات. وبالتعاون مع "المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية – الحكومات المحلية من أجل الاستدامة"، أعدت جنوب أفريقيا كذلك مجموعة أدوات لتعميم التنوع البيولوجي لأغراض تخطيط استخدام الأراضي والتنمية للبلديات في مقاطعة غواتنغ. وفي مبادرة منفصلة، وبالتعاون مع المعهد الوطني للتنوع البيولوجي في جنوب أفريقيا، عمد الطرفان إلى تقديم ملخصات عن التنوع البيولوجي لجميع البلديات البالغ عددها 234 بلدية، لتزويدها بمعلومات علمية عن التنوع البيولوجي، تشمل بيانات مكانية، بهدف دعمها في الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بالإبلاغ، مثل صوغ تقارير حالة البيئة. وأُرسيت شراكة أخرى بين الإدارة الوطنية لشؤون المياه وبلديات إيثيكويني ومنطقة أومغونغوندلوفو ومسوندوزي لتحسين التعاون والتنسيق فيما يتصل باستثمارت البنية التحتية الإيكولوجية التي تهدف إلى تحسين الأمن المائي في مستجمع أومنغيني الكبرى. ووفقاً لقانون التخطيط المكاني واستخدام الأراضي الجديد في جنوب أفريقيا الصادر في 2013، تخوّل البلديات صلاحيات إضافية لصنع القرار، مما يوفر لها فرصا ويفرض أمامها تحديات لتعميم التنوع البيولوجي في عمليتي التخطيط وصنع القرار على مستوى البلديات. وثمة 17 خطة قطاعية للتنوع البيولوجي وثماني خطط بيولوجية إقليمية للبلديات جرى إعدادها أو لا تزال في طور الإعداد في عدد من المقاطعات بجنوب أفريقيا. وترتكز هذه الخطط على خطط التنوع البيولوجي المكاني للمقاطعات، وتتضمن خرائط لمناطق التنوع البيولوجي الحرجة ومناطق الدعم الإيكولوجي على نطاق البلديات، مشفوعة بالمبادئ التوجيهية لاستخدام الأراضي، التي نُشرت في إطار قانون التنوع البيولوجي لتوجيه عمليات تخطيط استخدام الأراضي وصنع القرار في مجموعة متنوعة من القطاعات.

28- وكانت الرابطة السويدية للسلطات والأقاليم المحلية من بين الوكالات والمنظمات التي جرى التشاور معها بشأن التقرير الوطني الخامس للسويد. وتعتزم الحكومة السويدية تعيين منسّق وطني لخدمات النظم الإيكولوجية لتحسين المهارات وزيادة قاعدة المعارف المتعلقة بخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في البلديات، ضمن سلطات عامة أخرى. وسيجري إعداد توجيهات للسلطات الإقليمية والمحلية بشأن تقييم النظم الإيكولوجية. وتشمل المؤشرات الوطنية والإقليمية القائمة لرصد أهداف الجودة البيئية مجموعة البلديات التي تعتمد خططا للبنية التحتية الخضراء.

29- وفضلا على هذه الأمثلة، وبمراعاة هذا البند من جدول الأعمال، فإن الأطراف مدعوة لمشاركة المزيد من الخبرات والالتزامات المتعلقة بالتنفيذ على المستوى دون الوطني، وتقديم توصيات، استنادا إلى القسم الثاني من

الوثيقة الحالية، إلى مؤتمر الأطراف بشأن كيفية اعتماد الأطراف لهذه الإجراءات، بما في ذلك عمليات الإبلاغ عن التنوع البيولوجي وتخطيط التنوع البيولوجي المنسّقة عبر مختلف مستويات الحكومة.

باء- الأنشطة التي تجريها أمانة الاتفاقية دعما للتنفيذ على المستوى دون الوطني

30- استجابة للفقرة 7 من المقرر 11/8 ألف، ودعما للجهود المتزايدة التي تجريها الأطراف لتيسير تنفيذ الاتفاقية على المستوى دون الوطني، انخرطت الأمانة أيضا في عدد من المبادرات مع الشركاء، على النحو التالي:

(أ) تعاونت الأمانة مع مدينة مونتريال وحكومة كاتالونيا، باعتبارهما الحكومتين دون الوطنيتين المضيفتين، في تنظيم اجتماعات للشراكة العالمية بشأن العمل المحلي ودون الوطني من أجل التنوع البيولوجي، في عام 2013، في مونتريال وبرشلونة على التوالي. ومن المقرر أن يُعقد اجتماع مشترك للجنة التوجيهية للمدن واللجنة التوجيهية للحكومات دون الوطنية التابعتين للشراكة العالمية في مقاطعة غانغوون، جمهورية كوريا، في يوليو/تموز 2014. وتتلقى اللجنة الاستشارية للحكومات دون الوطنية حاليا دعما تقنيا من الأمانة في مجال صوغ مشروعات تجريبية نموذجية لكي ينظر فيها أعضاء آخرون في الشراكة العالمية؛

(ب) وقامت الأمانة بدعم والإسهام في التقييم العالمي المعنون "التوسع الحضري وخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية: التحديات والفرص" – وهو مطبوعة أطلقها مركز ستوكهولم للقدرة على الصمود بمساهمات من العديد من المؤسسات البحثية وشركاء آخرين؛

(ج) وبتمويل من وزارة الشؤون الخارجية للحكومة اليابانية، تستكمل الأمانة حاليا مشروعا تجريبيا لمساعدة المدن الرئيسية في الهند ومالاوي وجنوب أفريقيا لإعداد استراتيجيات وخطط عمل محلية للتنوع البيولوجي تمشيا مع الاستراتيجيات وخط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ذات الصلة؛

(د) وبتمويل من الحكومة الكندية، تعمل الأمانة حاليا على تنسيق مشروع تجريبي لتقييم الصلات في سياق تخطيط التنوع البيولوجي بين مستويات الحكومة في ثلاثة بلدان – وهي كندا والبرازيل وجنوب أفريقيا – بدعم من البلدان والحكومات دون الوطنية المعنية؛

(ه) ومن المقرر أن تعقد الأمانة حلقة عمل إقليمية حول المدن والتنوع البيولوجي لبلدان جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، تستضيفها وتدعمها الحكومة الصينية، كوسيلة لبناء القدرات والخبرات العملية بشأن تخطيط التنوع البيولوجي على المستوى المحلي في عموم الإقليم؛

(و) ومن المقرر أن تقوم الأمانة بتيسير مؤتمر قمة آخر للحكومات دون الوطنية بالتوازي مع الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف، تستضيفه حكومة جمهورية كوريا ومقاطعة غانغوون، في أكتوبر/تشرين الأول 2014؛

(ز) ووفرت الأمانة الدعم التقني لإنشاء شبكات الحكومات دون الوطنية دعما لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي على المستوى دون الوطني ومنها شبكة مدن البحر المتوسط من أجل التنوع البيولوجي (MediverCities)، والشبكة الدولية للأقاليم الابتكارية البحرية (MITIN)، ومبادرة المحيط الحيوي الحضري (URBIS)؛

(ح) وتواصل الأمانة تقديم المشورة والخبرة العملية بشأن التنوع البيولوجي لسائر وكالات الأمم المتحدة المعنية بقضايا التوسع الحضري. فعلى سبيل المثال، حضر الأمين التنفيذي الدورة الاستثنائية للاجتماع المشترك الرفيع المستوى بين وكالات الأمم المتحدة الذي عُقد في إطار المنتدى الحضري العالمي في ميدلين، في أبريل/نيسان 2014، لضمان وضع التنوع البيولوجي على جدول الأعمال الحضري الجديد نحو مؤتمر الموائل الثالث، كما استجاب لطلب للإسهام بآرائه في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن التوسع الحضري المستدام. وفي الوقت ذاته، تواصل الأمانة تلمس الفرص لتعزيز العلاقات مع سائر وكالات الأمم المتحدة والوكالات الأخرى لحشد التأييد من أجل تنفيذ الأطراف للاتفاقية على المستوى دون الوطني.

31- وإذ تطلب الفقرة 7 من المقرر 11/8 ألف أيضا إلى المدير التنفيذي مواصلة إشراك السلطات المحلية ودون الوطنية في سلسلة حلقات العمل من أجل استعراض وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الأنشطة الإقليمية، فقد تقرّر، بعد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، وقف سلسلة حلقات العمل هذه.

ثانيا- التوصيات المقترحة

32- لعل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية يود توصية مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الثاني عشر، باعتماد مقرر على غرار ما يلي:[4]

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يلاحظ أهمية تضمين التنوع البيولوجي في التدابير الرامية إلى التصدي لتحديات التوسع الحضري المستدام والمتخذة من جانب الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والوكالات العاملة في منظومة الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موائل الأمم المتحدة) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والحكومات دون

[4] إضافة إلى نص التوصية هذا، وفي ضوء الطابع الشامل للتنفيذ على المستوى دون الوطني، من المهم أن ترد التوصية أيضا في جميع المقررات الأخرى الصادرة عن مؤتمر الأطراف، بحيث يمكن النظر فيها حيثما كان ملائما. وعليه، فإن الفريق العامل مدعو، في اجتماعه الخامس، إلى النظر في التوصيات المتعلقة بالتنفيذ على المستوى دون الوطني الواردة في الوثائق في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال. والفريق العامل مدعو كذلك إلى التوصية بهذا النص حسب الاقتضاء.

الوطنية والمنظمات الداعمة لها، مثل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية – الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، وفي سياق خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015،

وإذ يحيط علما مع التقدير المساهمة القيّمة للموظف المؤقت المعار من المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية – الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، الذي تعتمد عليه الأمانة حاليا في إجراء أعمالها المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية على المستوى دون الوطني؛

1- *يقر* بالجهود الرامية إلى تحديد التحديات والحلول المرتبطة بأنماط التوسع الحضري الجارية ولفت الانتباه إليها، ومنها مطبوعة التقييم العالمي المعنونة *"التوسع الحضري وخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية: التحديات والفرص"*،[5] *ويشجع* على نشرها واستعمالها على نطاق واسع؛

2- *يدعو* الأطراف إلى مضاعفة جهودهم على المستوى الوطني لتحقيق ودعم وتوجيه التوسع الحضري الاستراتيجي والمستدام عن طريق، مثلا، الحد من الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي أو إلغائها تدريجيا أو إصلاحها وإعداد وتطبيق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، لا سيما وأن ذلك ينطبق على تخطيط استخدام الأراضي لأغراض التوسع الحضري كجزء من التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف 3 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والذي تمت مناقشته بشكل شامل في الوثيقة UNEP/CBD/WGRI/5/4/Add.1.

3- *يشجع* الأطراف التي لا تزال بصدد إعداد تقريرها الوطني الخامس على إدراج تقارير عن التنفيذ على المستوى دون الوطني، وتزويد الأمانة بأمثلة ملموسة عن التنسيق بين مختلف مستويات الحكومة؛

4- *يشجع أيضا* الأطراف على دعم المبادرات التي تسهم في تحقيق الأنماط المستدامة للتوسع الحضري، مثل مبادرة المحيط الحيوي الحضري (URBIS)، والشبكة الدولية للأقاليم الابتكارية البحرية (MITIN) وشبكة مدن البحر المتوسط من أجل التنوع البيولوجي (MediverCities)؛

5- *ويشجع كذلك* الحكومات دون الوطنية على المساهمة في تحقيق الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وذلك عن طريق دمج اعتبارات التنوع البيولوجي في خطط التوسع الحضري المستدام تحديدا؛

6- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوفر الموارد، زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تعميم التنوع البيولوجي في عمل سائر الوكالات والشركاء الرئيسيين المنخرطين في العمل على المستوى دون الوطني؛

[5] نُشرت في 2013 في دار نشر سبرنغر، ويمكن الاطلاع على المطبوعة المتاحة للاستخدام العام على الرابط الإلكتروني http://link.springer.com/book/10.1007%2F978-94-007-7088-1.

(ب) ومساعدة الأطراف والحكومات دون الوطنية، وشركائها، على دمج مساهمة الحكومات دون الوطنية على نحو أكثر فعالية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.